المنتدى التونسي للحقوق
الاقتصادية والاجتماعية
قسم المرصد الاجتماعي التونسي

FTDES
المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية

عدد 112

# تقرير شهر جانفي 2023

341 مهاجر(ة)

20 حالة انتحار ومحاولة انتحار

520 تحركا احتجاجيا

المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية
2 شارع فرنسا عمارة ابن خلدون ( الناسيونال سابقا)
الطابق الثاني شقة 325 تونس باب بحر 1000
(+216)71 325 129 (+216)71 325 128 contact@ftdes.net

FRIEDRICH EBERT STIFTUNG
CCFD TERRE SOLIDAIRE
Soyons les forces du changement

# تقريـر شهر جانفي 2023 حول الاحتجاجات الاجتماعية

## المـقدمـة

كما كان متوقعا لم يكن جانفي 2023 بذات الملامح التي كان عليها جانفي على الأقل خلال الخمس سنوات الأخيرة من حيث عدد التحركات الاحتجاجية والتي تترجم غالبا حجم الغضب والاحتقان الاجتماعي القائم تجاه جملة من الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وغيرها. فجانفي 2023 شهد تسجيل 520 تحركا احتجاجيا فقط وهو العدد الأضعف منذ 2018 حيث كانت احتجاجات جانفي كالتالي:

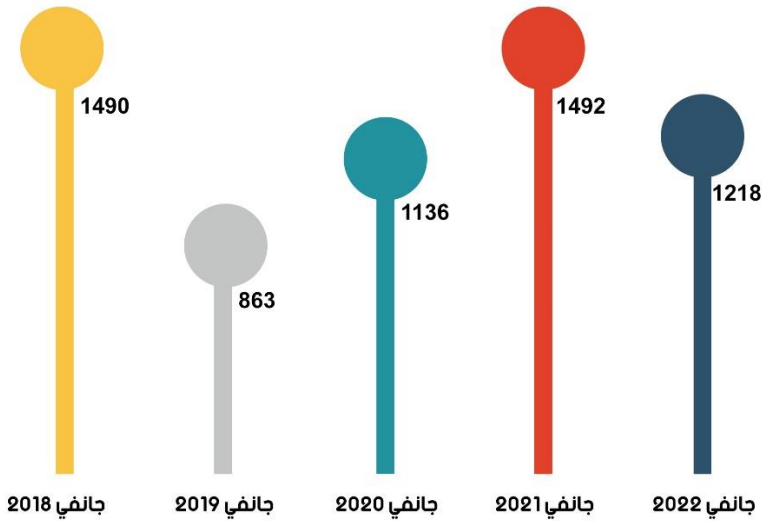


هذا التراجع لا يعني في جوهره ان مطالب الناس تحققت لان ذات الأسباب التي دفعت بمحتجين للتعبير عن غضبهم سابقا وللمطالبة بالتشغيل والتنمية وبتحسين الخدمات الأساسية وبوضع حد لانهيار المقدرة المعيشية وغيرها ما تزال قائمة بل إنها زادت تجذرا في المشهد التونسي المأزوم، ولكنه يعكس حالة انسداد الأفق وخيبة الامل العامة التي حالت دون التعبير عن الغضب رغم تراكماته.

إذن ترجم حصاد جانفي 2023 من الاحتجاجات الاجتماعية، برغم كل ما يحمله هذا الشهر من مؤشرات اجتماعية واقتصادية سلبية وبرغم تزامنه مع الذكرى 12 لسقوط نظام بن علي اثر الاحتجاجات الاجتماعية التي عاشتها البلاد نهاية العام 2010 وبداية العام 2011، حالة الخيبة واليأس التي دبت على الرغبة في التعبير عن المطالب وذلك لعدم ظهور الرئيس وحكومته في صورة القادر على التفاعل الإيجابي مع المحتجين والاستجابة للمطالب خاصة وان الخطاب

الرسمي المعتمد قائم على تخوين التحركات واعتبارها ضربا من ضروب المؤامرة تماما كما يحصل مع حراك أهالي جرجيس المطالب بالكشف عن حقيقة غرق أبنائهم من المهاجرين غير النظاميين في سبتمبر الماضي.

## التوزيع الجغرافي لاحتجاجات جانفي:

تصدرت ولاية تونس طليعة المناطق الأكثر احتجاجا طيلة شهر جانفي حيث تم رصد 97 تحركا احتجاجيا، وتاتي ولاياتي سيدي بوزيد والقيروان في مراتب لاحقة ب74 و52 تحرك احتجاجي. ولم تقل التحركات الاحتجاجية عن 30 تحرك احتجاجي في كل من سوسة وجندوبة وقبلي ومدنين ومنوبة.

| 520 إحتجاج | | | |
|---|---|---|---|
| 18 | بن عروس | 19 | أريانة |
| 97 | تونس | 13 | بنزرت |
| 32 | منوبة | 7 | زغوان |
| 5 | باجة | 6 | نابل |
| 4 | سليانة | 37 | جندوبة |
| 39 | سوسة | 2 | الكاف |
| 7 | المنستير | 7 | صفاقس |
| 74 | سيدي بوزيد | 0 | المهدية |
| 52 | القيروان | 13 | القصرين |
| 6 | قابس | 3 | تطاوين |
| 4 | توزر | 32 | مدنين |
| 10 | قفصة | 33 | قبلي |

وتدل هذه الخارطة ان الغضب كامن في مختلف الولايات ولكن تعبيراته تختلف باختلاف المناطق.

إقليميا يأتي الشمال الشرقي في مرتبة أولى من حيث التحركات الاحتجاجية بتسجيله 192 تحركا احتجاجيا طيلة شهر جانفي ويضم ولايات تونس الكبرى ونابل وبنزرت وزغوان، ويأتي إقليم الوسط الغربي في مرتبة ثانية بتسجيله 139 تحرك احتجاجي ويضم ولايات القصرين وسيدي بوزيد والقيروان. وفي بقية الأقاليم كانت الاحتجاجات في حدود حوالي 47 تحرك احتجاجي. وهي ارقام حتما تترجم حالة الغضب الاجتماعي القائم في مختلف مناطق البلاد.

| 520 إحتجاج | | | |
|---|---|---|---|
| الشمال الشرقي | 192 | الشمال الغربي | 48 |
| الوسط الشرقي | 53 | الوسط الغربي | 139 |
| الجنوب الشرقي | 41 | الجنوب الغربي | 47 |

هذه الاحتجاجات كانت في مجملها منظمة وذلك بنسبة 74.2 بالمئة فيما بلغت نسبة الاحتجاجات العفوية أي تلك التي تكون نتيجة لردات فعل آنية 25.8 بالمئة. وتختلف هذه النسبة بحسب المطالب وأيضا بحسب الجهات اذ ان أكثر من 90 بالمئة من الاحتجاجات المرصودة في ولاية تونس كانت منظمة فيما كانت احتجاجات مدنين عفوية بنسبة 100 بالمئة.

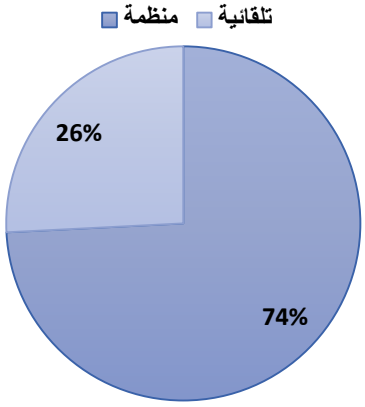


بلغت نسبة العشوائية في احتجاجات جانفي ما يناهز 71 بالمئة، والاحتجاجات العشوائية هي تلك التي تكون فيها نزعة نحو العنف من خلال تعطيل مصالح المواطن او تعطيل سير مؤسسة عمومية او غيرها.

وغالبا ووفقا لما تم رصده طيلة الأشهر والسنوات السابقة، غالبا ما تنزلق الاحتجاجات المنظمة نحو العشوائية ويرتبط ذلك بمدى التفاعل مع هذه الاحتجاجات ومحاولات فضها بالقوة.

ولئن تراجع منسوب العشوائية في احتجاجات جانفي مقارنة بنسبة العشوائية المسجلة في الحصاد الاحتجاجي للاشهر والسنوات الأخيرة الا ان نسبته ماتزال مهمة وتحتاج الى حسن إدارة للازمة الاجتماعية حتى لا ينزلق الاحتقان والغضب الى تعبيرات عنيفة.

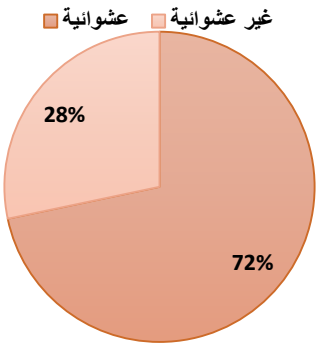


## الفاعلون والمطالب:

كانت اغلب الاحتجاجات جماعية مختلطة وذلك بنسبة ناهزت 80 بالمئة فيما كانت الاحتجاجات التي خاضتها النساء لوحدهن دون 1 بالمئة.

وكانت مطالب المحتجين ذات خلفية اقتصادية واجتماعية بالأساس، وذلك بنسبة تناهز 66 بالمئة، أما قطاعيا فقد تعلقت أساسا بالقطاع العام وذلك بنسبة ناهزت 46 بالمئة.

ويأتي القطاع الخاص وقطاعي النقل والتربية في مراتب لاحقة.

وبأكثر تفاصيل تأتي حقوق العمال وتسوية الوضعيات المهنية في مراتب أولى ضمن تصنيف المطالب المرفوعة طيلة شهر جانفي وذلك بنسبة 61 بالمئة.

وان دل هذا المؤشر على شيء فهو يدل على عمق الازمة الاقتصادية والاجتماعية التي تعيشها البلاد لتهدد الحقوق العمالية بما في ذلك الحق في الاجر والتهديد بالغلق وتعميق الهشاشة المهنية من خلال عدم تسوية الوضعيات.

كما رفع المحتجون طيلة جانفي شعارات تطالب بالحق في الماء وبالحق في التشغيل وبالحق في الخدمات الأساسية كالصرف الصحي وتحسين خدمات النقل والبنية التحتية وبمطالب ذات خلفية تربوية وبيئية وكذلك للمطالبة بتوفير مواد أساسية وغيرها من المطالب المستجدة التي لطالما رفعها المحتجون طيلة سنوات ما بعد الثورة.

اما الفاعلون فقد كانوا عمال واطارات تربوية وسائقي نقل عمومي وخاص وأيضا موظفين وصحفيين وأيضا معطلون عن العمل ونشطاء وتلاميذ ومساجين وعمال حضائر وفلاحين، وذلك بنسب متفاوتة.

**الفاعلون**

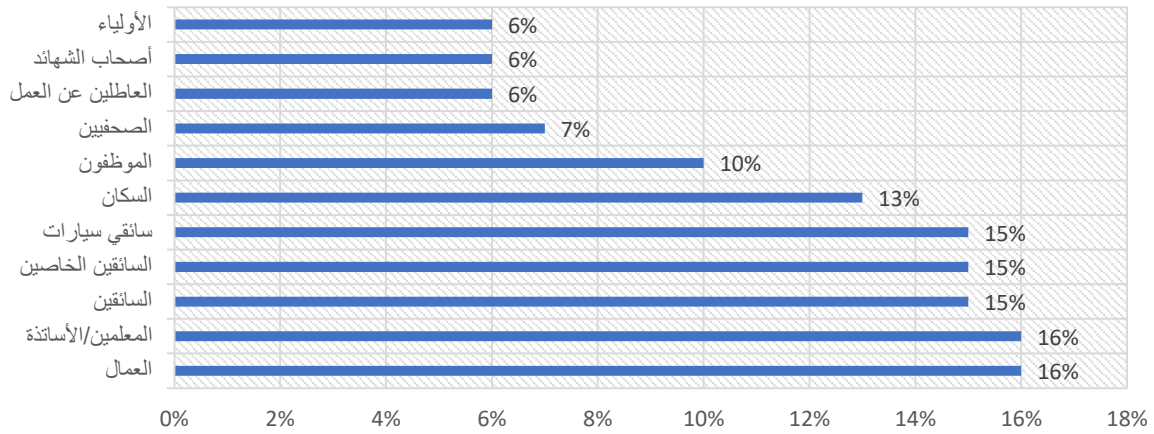

## الاشكال والفضاءات:

مثلت الطرقات مسرحا رئيسيا للاحتجاج بنسبة 40 بالمئة تليها مقرات العمل بنسبة 16 بالمئة ثم الأماكن العامة بنسبة 7 بالمئة. وتأتي بقية الفضاءات المشتركة كفضاء احتجاجي بنسب متفاوتة من ذلك المقرات الاجتماعية للإدارات ووسائل الاعلام والسجن وغيرها من الفضاءات.

الفضاءات

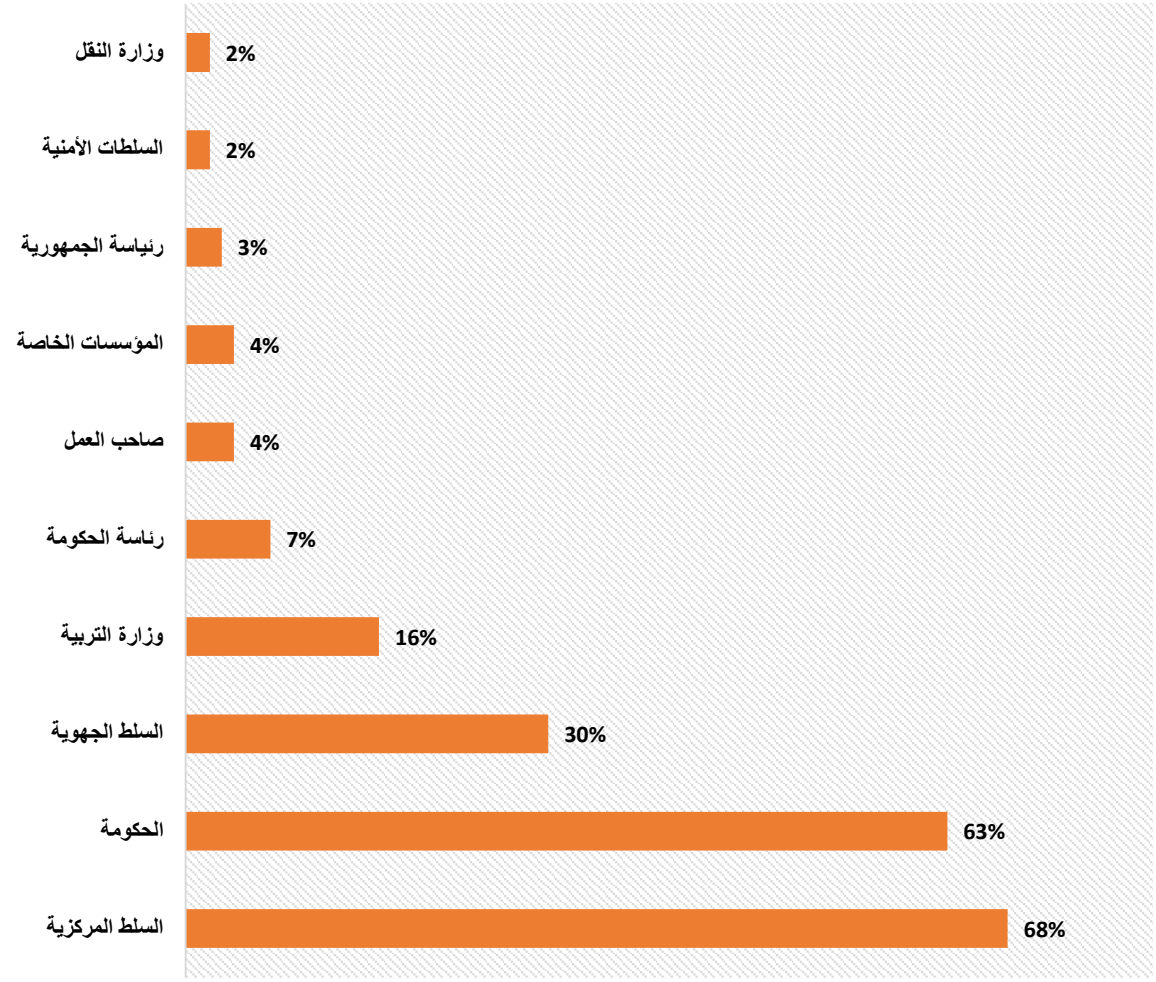


ومثلت السلطات المركزية وجهة رئيسية للمحتجين وذلك بنسبة 68 بالمئة، وهي الحكومة بما في ذلك رئاسة الحكومة وبقية الوزارات وذلك بنسبة 63 بالمئة ثم رئاسة الجمهورية بنسبة 3 بالمئة. وتحظى وزارة التربية بالنصيب الأكبر من الاحتجاج (16 بالمئة) لاستمرار ازمة النواب في الإطار التربوي وكذلك لاستمرارية الازمات التي تعاني منها المنظومة دون أي افق للإصلاح بما في ذلك البنية التحتية والعنف المدرسي وغيرها من الإشكالات المستمرة في المنظومة.

ومثل الاعتصام شكلا احتجاجيا بارزا وذلك من خلال رصد 12 اعتصاما، تتواصل منذ 229 يوما، يليه الاضراب وغلق مقرات العمل وخوض إضرابات الجوع وأيضا منع الالتحاق بالدروس.

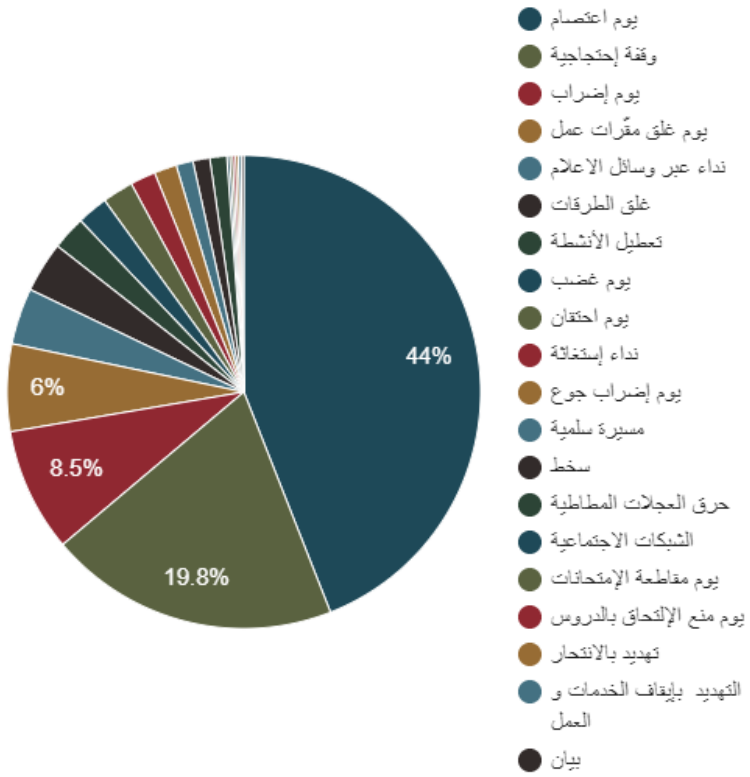


## الخاتمة:

في المحصلة لم يكن شهر جانفي بالملامح التي كان عليها قبل 2023 ولكنه كان مقدمة غامضة لسنة صعبة بكل المقاييس وفي مختلف المجالات، فعدم الاحتجاج لا ينفي وجود حالة غضب كبيرة كامنة ستُظهر الأسابيع المقبلة شكل التعبيرات المختلفة عنها خاصة في ظل تواصل التدهور الحاد في الوضع المعيشي وتفاقم الازمات الهيكلية لمنظومات الإنتاج واتساع دائرة الهشاشة الاجتماعية.

# تقريـــر حول الهجـــرة غير النظامية جانفي 2023

لا تعتبر العوامل المناخية ملائمة خلال شهر جانفي لعمليات الهجرة غير النظامية الا انه يشكّل زمنية مناسبة لعديد الراغبين في الهجرة فالأرقام التي تم رصدها تؤكد على ان بداية 2023 غير مطمئنة خاصة على مستوى المآسي المسجلة حيث بلغ عدد الضحايا والمفقودين اكثر من 28 وهو رقم مخيف ويؤشر لأن تكون سنة 2023 سنة مأساوية تتطلب استجابة جديدة من الدولة التونسية بعيدا عن المقاربة الأمنية. وصل الى السواحل الإيطالية 341 مهاجرا من ذوي الجنسية التونسية بينهم 75 %رجال 2.34 %نساء و 11.14 %من القصر . وتأتي الجنسية التونسية في المرتبة الخامسة من حيث عدد الواصلين الى إيطاليا بنسبة 6% من جملة الواصلين.

كما تم رصد 85 عملية اجتياز محبطة 88.24 %بحرا و 11.72 % برا , والرقم الأبرز هو منع 2322 عدد مجتازا انطلاقا من السواحل التونسية وهو ارتفاع بنسبة 101.3 % مقارنة بنفس الفترة سنة 2022 .

**مقارنة بنفس الفترة خلال السنوات– 2020 – 2021 - 2022 – 2023**

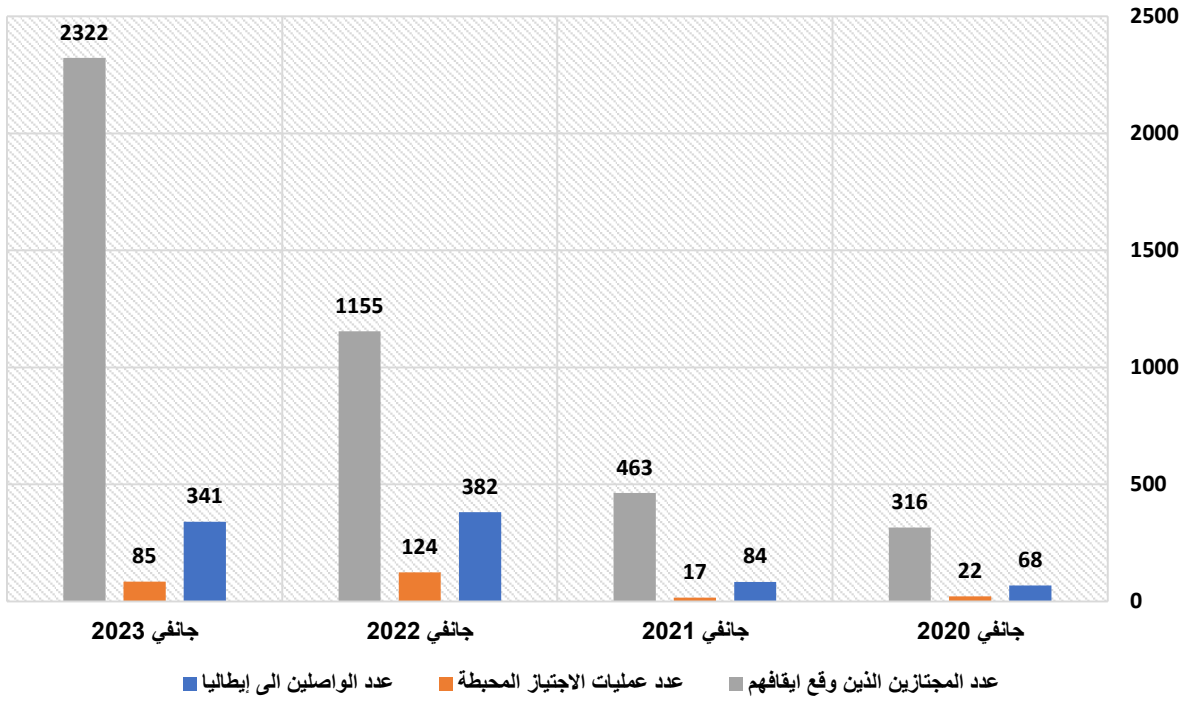

## توزيع الواصلين الى إيطاليا حسب الأشهر خلال سنة 2023

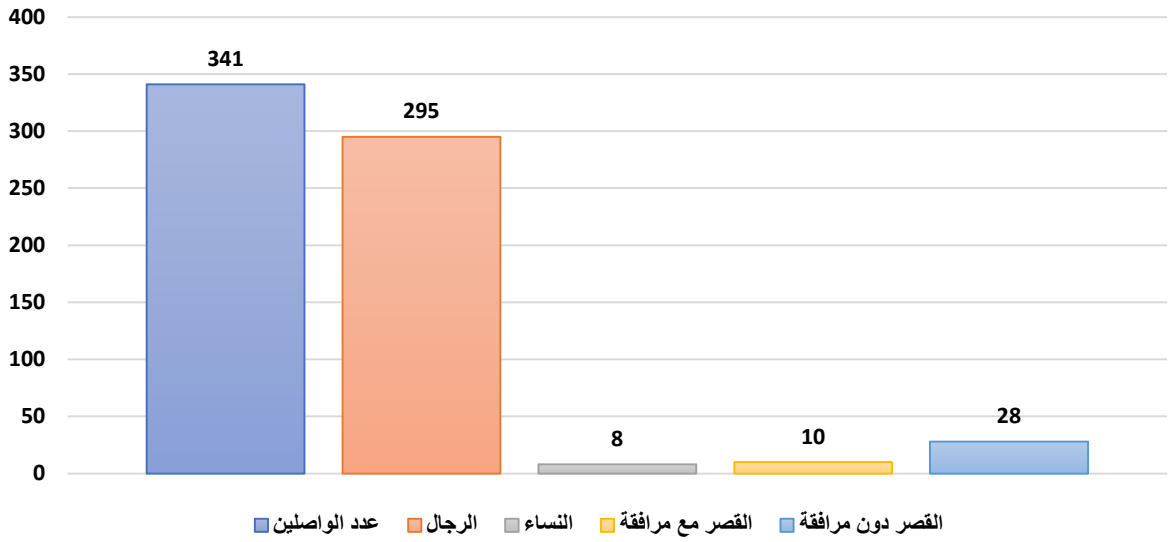


## توزيع عمليات الاجتياز المحبطة حسب الجهات خلال جانفي 2023

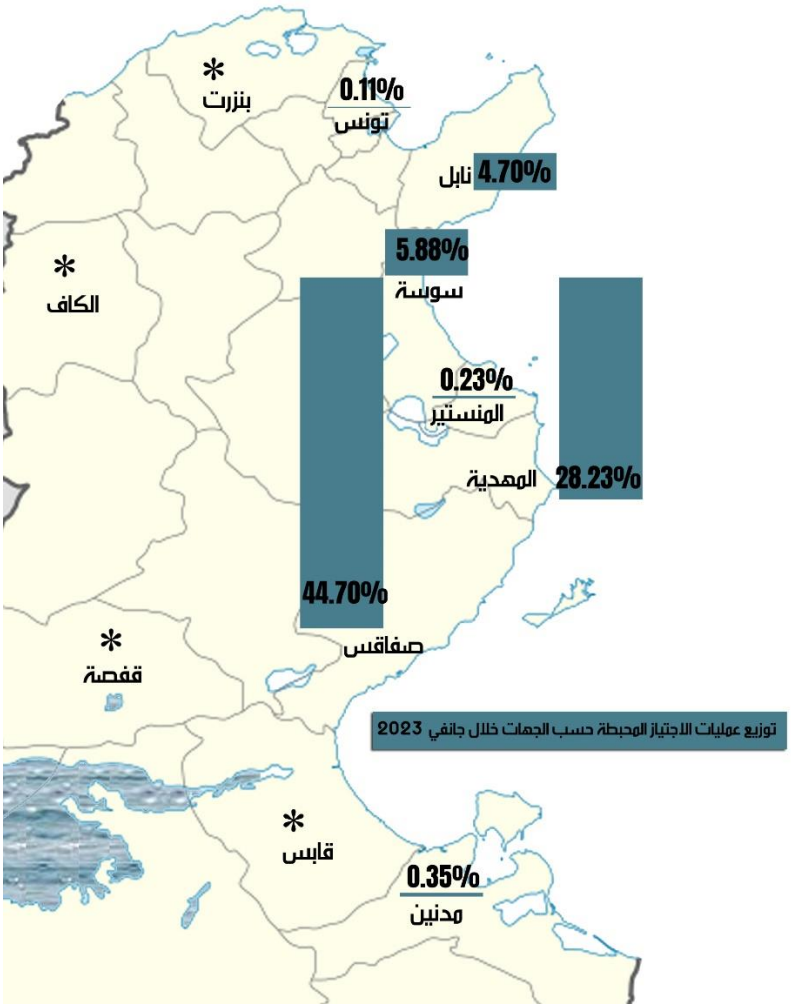

توزيع المجتازين حسب الجنسيات شهر جانفي 2023

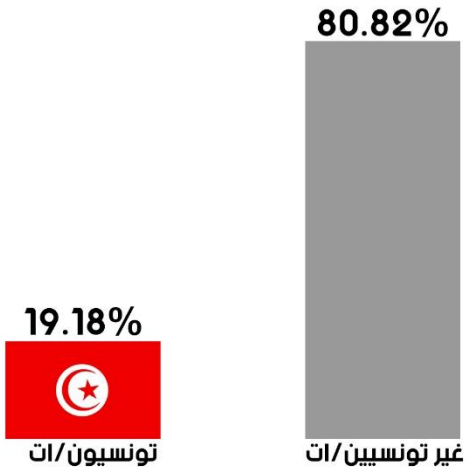


توزيع عمليات الاجتياز المحبطة خلال 2023

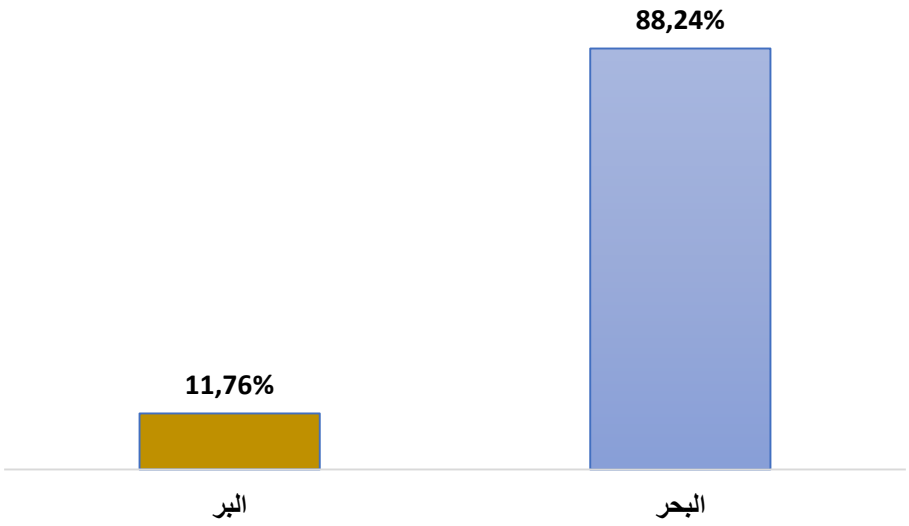


مآسي الهجرة غير النظامية على السواحل التونسية خلال 2023

| الشهر | عدد الضحايا والمفقودين |
|---|---|
| جانفي | 28 |

| عـدد الموتى والمفقودين في الحوض الأوسـط للمتوسط خلال 2022 | عدد الموتى والمفقودين على السـواحل التونسـية خلال 2022 |
|---|---|
| 65 | 28 |

# تقريـر العنف لشهر جـــانفي 2023

لم تعرف خارطة العنف خلال شهر جانفي 2023، اي تغيير يذكر اين تواصل استهداف الفئات الاكثر هشاشة بما في ذلك الاطفال وكبار السن وخاصة النساء فسجل الشهر قتل للنساء وتعنيف واغتصاب وتحويل وجهة قصر. كما شمل العنف المسجل عدد كبير من جهات البلاد وكان الفضاء العام وفضاء السكن والمؤسسات التربوية أبرز اطره.

## التوزيع الجغرافي للعنف

شهدت ولاية القصرين 27.8% من حالات العنف المرصود خلال شهر جانفي، وتأتي القيروان في مرتبة ثانية بتسجيلها لنسبة 22.2% من منسوب العنف تليها في ذلك ولاية بنزرت بنسبة 11.1% وتتوزع بقية النسب متساوية بين كل من ولايات باجة ونابل والكاف وسوسة واريانة وقابس وقفصة بنسبة 5.6% لكل منها في الوقت الذي كان منسوب العنف صفر في ولاية تونس التي كانت تعرف اعلا مستويات العنف في الاشهر السابقة. ولم تشهد ولايات بن عروس ومنوبة والمنستير وصفاقس والمهدية ومدنين وتطاوين وتوزر وقبلي اي حالات عنف تذكر خلال شهر جانفي.

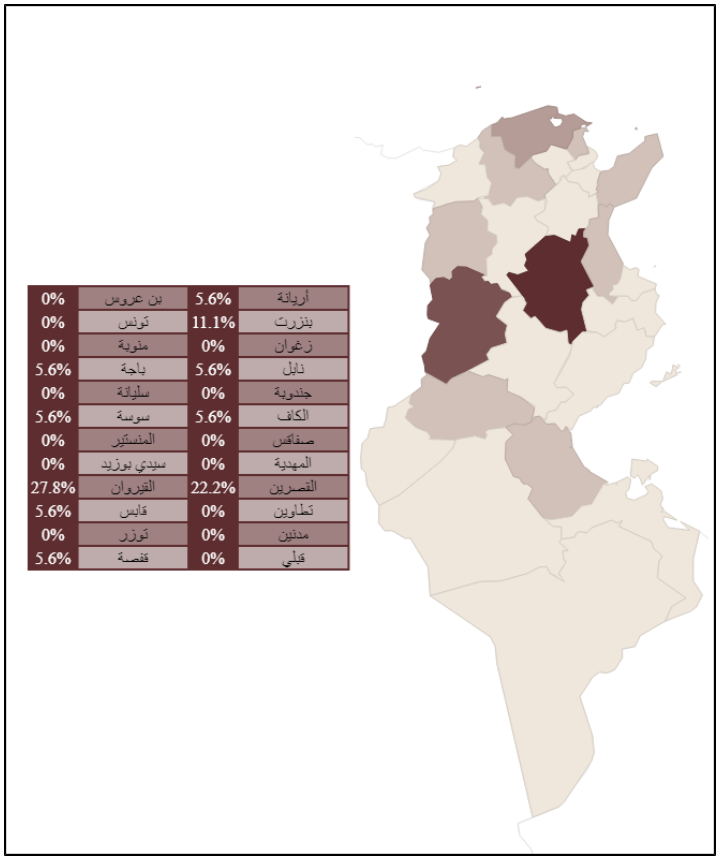

## التوزيع بحسب الجنس

مثل الذكور 38.9% من الفئة المسلط عليها العنف في حين كانت نسبة الاناث في حدود ال 33.3% وجاء العنف في حالات مختلط في نحو ال 11.1% وكان الموت حاضرا في 16.7% من الحالات المرصودة من قبل فريق عمل المرصد الاجتماعي التونسي.

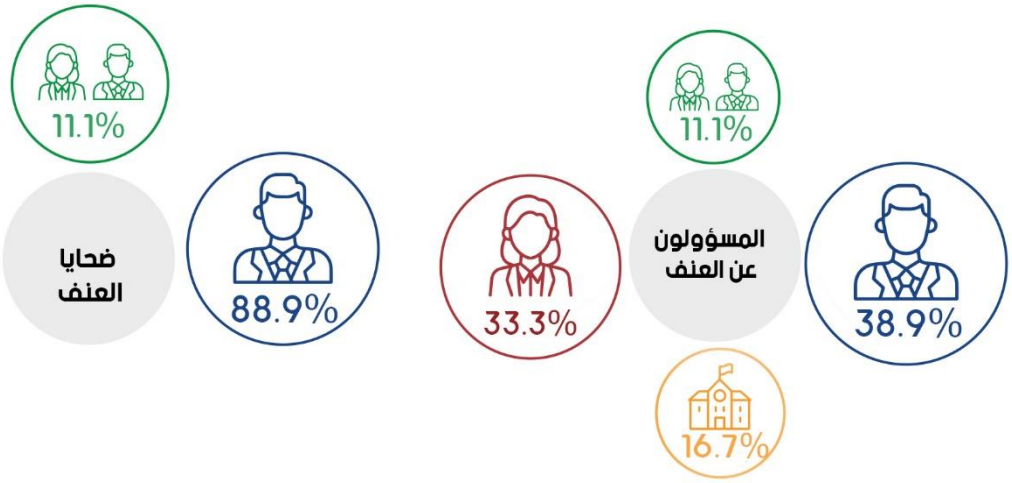


واتسم العنف خلال شهر جانفي بطابعه المختلط اين مثل 88.9% في الوقت الذي الذكور مسؤولون في النسبة المتبقية والتي تمثل 11.1%.

## مجالات العنف.

وجاءت حالات العنف في مجملها فردية ومثلت 55.6% اما في شكلها الجماعي فكانت في حدود ال44.4%. وهي تقريبا نفس النسب التي سجلت خلال شهر ديسمبر ونوفمبر.

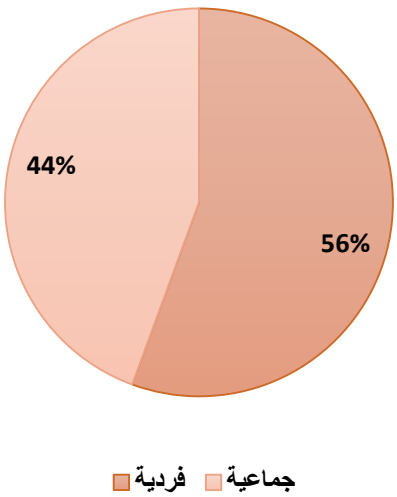

## اصناف العنف

على غرار الاشهر السابقة مثل العنف الاجرامي الشكل الاكثر انتشارا خلال شهر جانفي اين بلغ ال77.8% من مجمل العنف المسجل يليه في ذلك العنف المؤسساتي بنسبة 16.7% ليحتل العنف الاقتصادي المرتبة الثالثة بنسبة 5.6%.

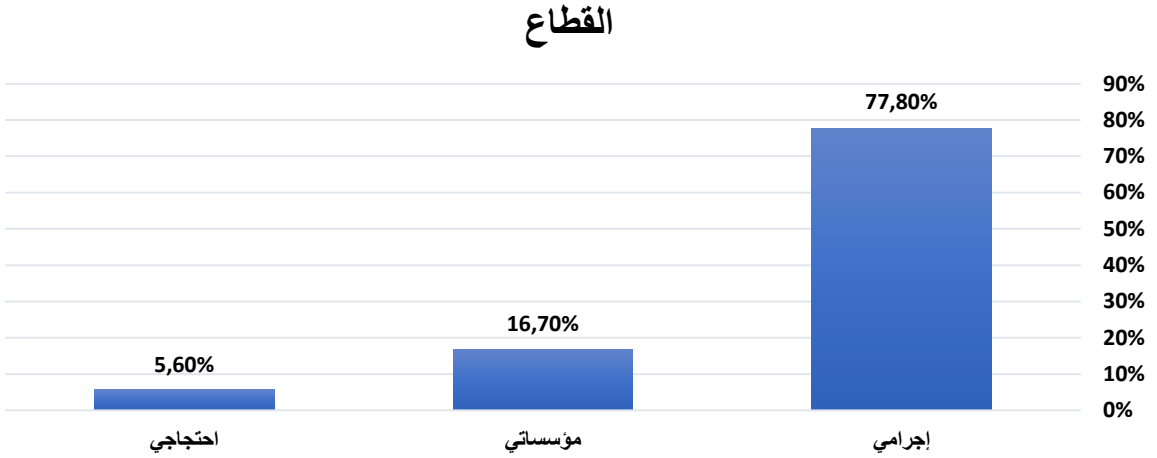


## فضاءات العنف

على خلال الاشهر السابقة احتكر المسكن والفضاء الاسري والعائلي النسبة الاعلى لحالات العنف المسجل خلال شهر جانفي اين شهد لوحده نسبة 44.4% من مجموع العنف المرصود ياتي بعده الشارع الذي مازال يعتبر من أبرز الاطر والفضاءات التي تشهد حالات اعتداء وانتهاك وعنف مسجلا نسبة 27.8% من مجموع الحالات.

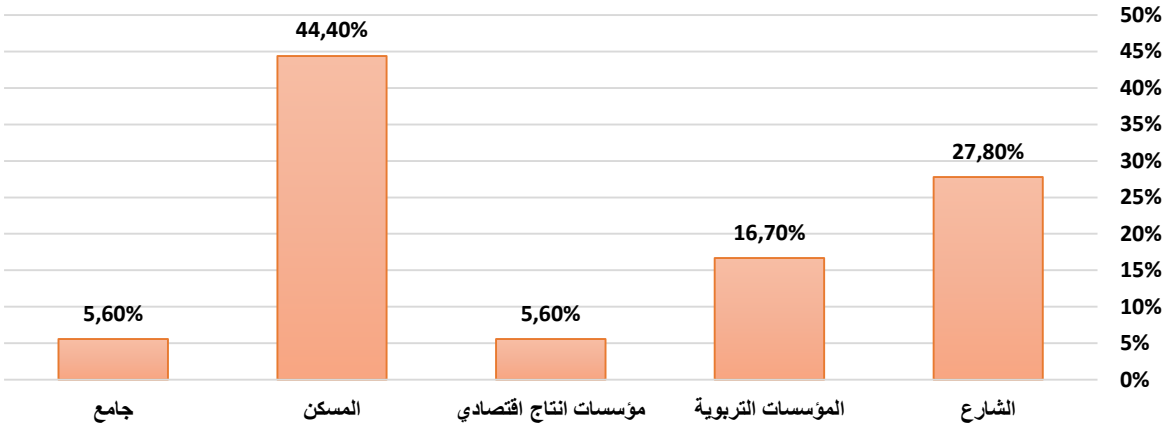


واتسم شهر جانفي بتوتر ملحوظ في الفضاء التربوي والمدرسي اين بلغت فيه حالات العنف المسجلة نسبة ال 16.7% لتحتل بذلك المرتبة الثالثة يليها الفضاء الاقتصادي والمؤسساتي بنسبة 5.6% من حالات العنف.

# الانتحار ومحاولات الانتحار خلال شهر جانفي 2023

عرف شهر جانفي 2023 ارتفاعا واضحا في عدد الانتحارات ومحاولات الانتحار وكان اغلبها في شكل ممسرح احتجاجي بالأساس، اين رصد فريق عمل المرصد الاجتماعي التونسي للمنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية 20 انتحارا ومحاولة انتحار شهدت ولاية نابل 5 حالات منها وسجلت ولاية القيروان 3 حالات تأتي بعدها ولاية سوسة بحالتين اثنين وولاية قابس بحالتين اثنين وبنزرت بحالتين اثنين في الوقت الذي سجلت فيه كل من ولاية قفصة والمنستير سيدي بوزيد القصرين وصفاقس ومدنين. ولم تسجل بقية الولايات اي محاولة انتحار.

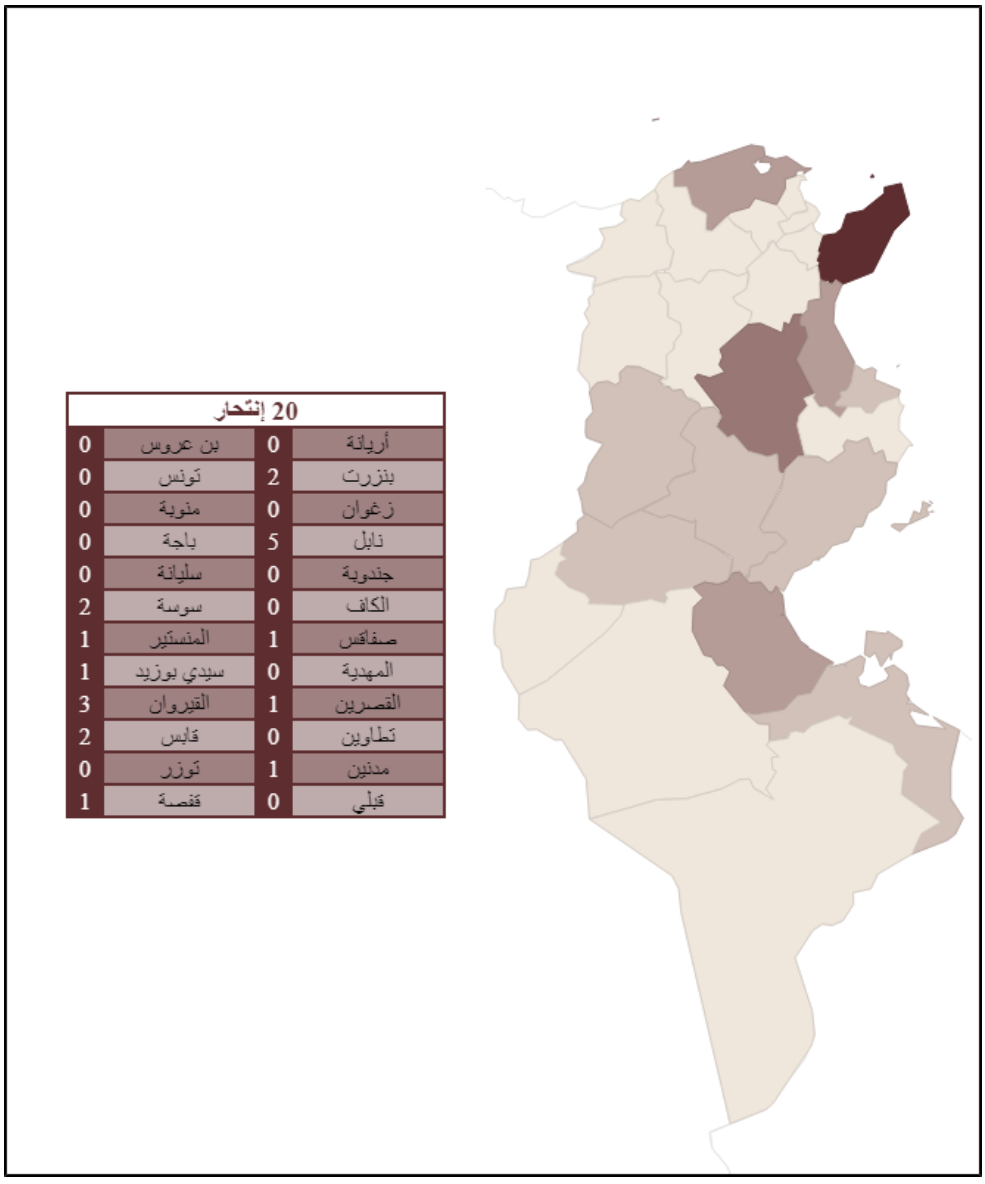

| 20 إنتحار | | | |
|---|---|---|---|
| أريانة | 0 | بن عروس | 0 |
| بنزرت | 2 | تونس | 0 |
| زغوان | 0 | منوبة | 0 |
| نابل | 5 | باجة | 0 |
| جندوبة | 0 | سليانة | 0 |
| الكاف | 0 | سوسة | 2 |
| صفاقس | 1 | المنستير | 1 |
| المهدية | 0 | سيدي بوزيد | 1 |
| القصرين | 1 | القيروان | 3 |
| تطاوين | 0 | قابس | 2 |
| مدنين | 1 | توزر | 0 |
| قبلي | 0 | قفصة | 1 |

## التوزيع حسب النوع الاجتماعي

75% ممن اقدموا على فعل الانتحار او محاولة الانتحار خلال شهر جانفي 2023 كانوا من الذكور في الوقت الذي كانت نسبة الاناث في حدود ال 25%.

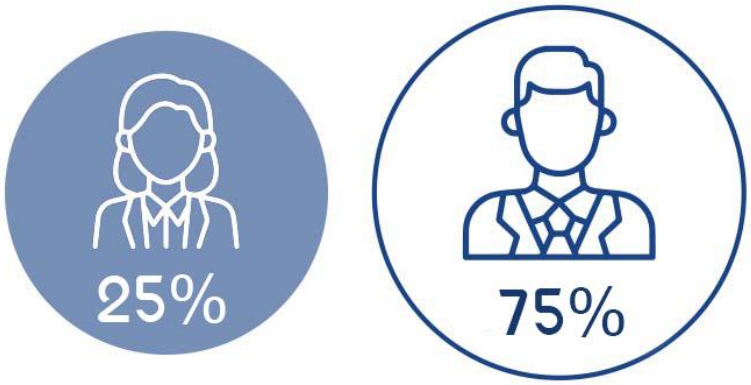


## اشكال الانتحار

نسبة 55% من حالات الانتحار ومحاولات الانتحار المرصودة كانت شنقا، في الوقت الذي كانت فيه محاولات الانتحار حرقا في حدود ال 25% وتوزعت بقية النسب بين الانتحار رميا للنفس بنسبة 10% واستعمال مواد سامة بنسبة 5% ومثلها استعمال سلاح ابيض.

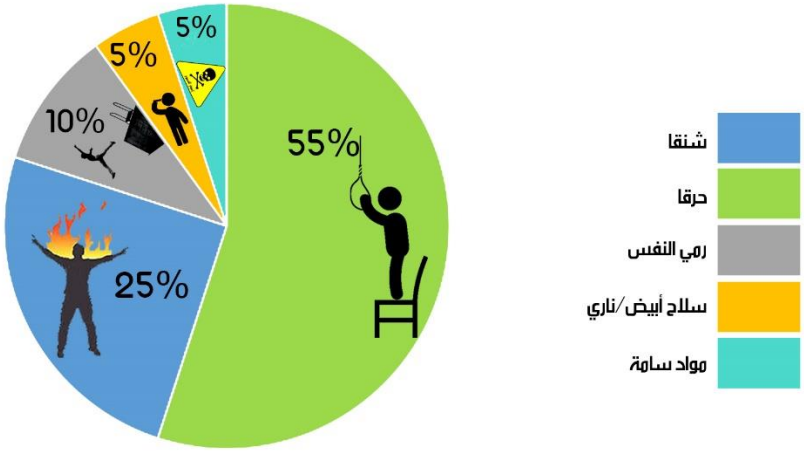


## الفئة العمرية لضحايا الانتحار ومحاولات الانتحار

الفئة العمرية من 25 الى 35 عاما كانت الفئة المعنية أكثر من غيرها بحالات الانتحار ومحاولات الانتحار اين بلغ عددهم 10 اشخاص 6 منهم ذكور و4 اناث وغالبيتهم يواجهون اشكاليات مهنية اجتماعية او نفسية. وتاتي في مرتبة ثانية الفئة العمرية من 45 سنة الى ما فوق اين بلغ عددهم 4 اشخاص منهم امراة واحدة و3 ذكور اما الفئة العمرية دون ال25 عاما فبلغ عدد

من حاول منهم الانتحار 3 وجميعهم ذكور ونفس الامر بالنسبة للفئة العمرية ما بين 35 و45 عاما اين بلغ عدد من حاول الانتحار 3 وكان كلهم من فئة الذكور.

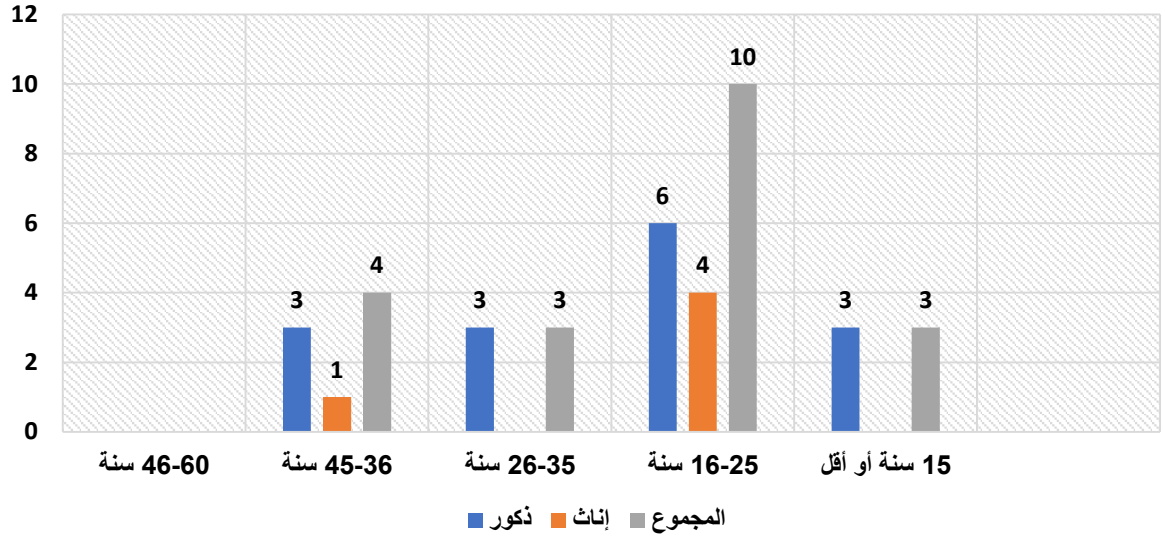

## منهجية الرصد بالنسبة للهجرة غير النظامية:

تمثل جملة المعطيات الواردة بهذا التقرير ما امكن للمنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية جمعه من مصادر مختلفة وبالوسائل المتاحة تبقى المعطيات الرقمية غير نهائية وغير تفصيلية وقابلة للتحيين وقد لا تعكس الواقع بصفة تامة لكن في غياب المعلومة المفصلة والمحيّنة من الجانب الرسمي التونسي (عدد عمليات الاجتياز – عدد المجتازين – توزيعهم حسب الفئات العمرية وحسب الجندر – تحديد الجهات التي ينحدرون منهما – وضعيتهم الاجتماعية – عدد المفقودين...) قد تساهم هذي المعطيات في فهم أوضح لديناميكيات الهجرة وابرز التحولات.

- **عمليات الاجتياز المحبطة:** يقع الاعتماد على بلاغات وزارة الداخلية وتصريحات الناطق الرسمي للحرس الوطني في مختلف وسائل الاعلام. ولا تتضمن في الاغلب معطيات تفصيلية (الجنس والفئات العمرية والجهات التي ينحدر منها المهاجرون ...)
- **الواصلون الى السواحل الأوروبية:** هياكل عديدة تصدر معطيات رقمية حول الواصلين الى أوروبا مثل المفوضية السامية للاجئين والمنظمة الدولية للهجرة ووزارات الداخلية في الدول الأوروبية والوكالة الاوربية لمراقبة السواحل.

تبقى الأرقام المقدمة تقريبية وتحتاج الى تحيين متواصل حسب الأرقام الصادرة عن الهياكل الرسمية والمدنية التي قد تصدر في تقارير لاحقة لكنها تقدم قراءة للتطور والتغيير في ديناميكيات الهجرة غير النظامية.

**الأرقام اللامرئية:** هي اعداد المهاجرين التي تصل الى أوروبا عبر مختلف المسالك دون ان تمر عبر السلطات المحلية او الهياكل الأممية ولا نجد لها اثرا في إحصاء وهي ارقام هامة وتختلف حسب تكتيكات شبكات تهريب المهاجرين. كما تضم أيضا عمليات الانطلاق من السواحل التونسية والتي تنجح في الإفلات من الرقابة الأمنية الصارمة او تلك التي يقع منع اجتيازها دون ان تصدر في بلاغات او دون أن يقع الإعلان عنها.